السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة الملف الليبي أنموذجا

Algerian foreign policy in light of the current regional situation Libyan file example

عبد اللطيف باري[1] ، لبنى العلمي[2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة a.bari@univ-biskra.dz.

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة loubna.leulmi@univ-biskra.dz .

تاريخ الاستلام: 2022/08/31 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة شرح وتوضيح السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية منذ سنة **2011** وتأثرها بالأوضاع الإقليمية الراهنة، حيث أن الطبيعة الجغرافية المترامية الأطراف للدولة الليبية مع مجموعة من الدول وامتداد صحراءها إلى تونس والجزائر والنيجر والتشاد والسودان، جعلها كالقنبلة الموقوتة التي باتت تهدد الأمن الإقليمي والداخلي لدول الجوار وعلى رأسها الجزائر، وهذا ما حثنا على البحث عن مواقف السياسة الخارجية الجزائرية المعتمدة إزاء الملف الليبي تجنبا للآثار السلبية والتي من المحتمل أن تؤثر على أمنها واستقرارها الداخلي والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية وتداعياتها، السياسة الخارجية الجزائرية.

Abstract:

This study seeks to explain and clarify the Algerian foreign policy towards the Libyan crisis since **2011** and its impact on the current regional situation its head is Algeria, and this is what prompted us to search for the adopted Algerian foreign policy positions regarding the Libyan file in order to avoid the negative effects that are likely to affect its security and internal and regional storability.

Key Word: The Libyan crisis and its repercussions, Algerian foreign policy

المؤلف المرسل: لبنى العلمي loubna.leulmi@univ-biskra.dz

.مقدمــة:

شهدت الدبلوماسية الجزائرية تحركات واسعة في نهاية التسعينيات قوامها الحفاظ على الأمن الإقليمي للجزائر بشكل ملحوظ في المدة الأخيرة، حيث تعددت أبعاده لتشمل الجوانب الأمنية العسكرية، والسياسية وركزت الجزائر في وساطتها على التسويات ذات الطابع السلمي، متجنبة الدخول في صراعات عسكرية قد تفرض تداعيات سلبية على أمنها ومصالحها، معتمدة في ذلك على استثمار المقومات الجيوسياسية والعسكرية وكذلك الاقتصادية التي تمتلكها للعب دور إقليمي بارز، يقوم أساسا على تبني سياسة الحوار وعقد مفاوضات سلام بين فرقاء الأزمات سواء في مالي، ليبيا ،...وغيرهما.

ويتجلى تصاعد الدور الإقليمي للجزائر مقارنة بفترات سابقة في تحولها إلى طرف محوري في إعادة مسارات القضايا والأزمات بأبعادها، خاصة تعاملها مع الملفين الليبي والمالي المبنية على تغليب كفة الخيارات السلمية مقارنة بالخيار العسكري الذي تتجنبه خوفا من التداعيات السلبية على أمنها القومي ومصالحها الإقليمية.

ما يستدعي **طرح الاشكالية التالية**:

- ما مدى توافق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع واقع سلوكها الفعلي في ظل التطورات الإقليمية الراهنة؟

فرضية الدراسة: وللإجابة على الإشكالية ارتأينا صياغة الفرضية التالية:

- بما أن الأوضاع الإقليمية تتسم بالتطور والتغير، فهذا يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية التخلي عن ثوابتها ومحاولة التكيف مع الأوضاع.

2/أبعاد وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية

إن مراجعة المواثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الأولى، أو البعد الأول في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. حيث اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه دول المغرب العربي، برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة، مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة العربية برزت في سياساتها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى وان تضاربت المصالح واختلفت، بناءا على الأبعاد والمرتكزات التالية:

1.2-بعد وطني داخلي: فالسياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد للسياسة الداخلية التي سطرتها مبادئ ثورة نوفمبر التي تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وتضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني من خلال:

- **إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة.**
- **رفض كافة أشكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية.**
- **الدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني.**
- **تأكيد استقلالية قرارها السياسي.**
- **ضمان ممارسة السلطة من قبل الشعب.**

أ.بعد انتمائي: حيث أكدت الجزائر نتيجة موقعها الاستراتيجي على انتمائها للمغرب العربي، كما أنها جزأ لا يتجزأ من الوطن العربي، وبناءا عليه تبنت ميثاق جامعة الدول العربية.كما يبرز من جهة أخرى انتمائها الإفريقي في سياساتها الخارجية بانضمامها لمنظمة الوحدة الإفريقية، وسعيها الدءوب لحل النزاعات الإفريقية وضمان تنميتها عن طريق مشروع تنمية إفريقيا (**النيباد**).

ب.بعد تحرري: تدعم الجزائر حركات التحرر وتدعو الى منح الشعوب حق تقرير المصير، بحيث أن الجزائر لم تتوانى رغم الصعوبات في دعم قضايا لا تزال عالقة كالقضية الفلسطينية والصحراوية (بعزيز،2004: 66)

جـ.بعد تنموي: عملت الجزائر على بناء اقتصاد وطني قوي، كما سعت إلى دعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال، والمساهمة في تأسيس المؤسسات المالية التي تدعم التنمية في البلدان المتخلفة الإفريقية منها خصوصا.

ه.بعد سلمي: يعتبر تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، لذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية كميثاق جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي،كما لعبت الجزائر دور الطرف الثالث أو الوسيط بصفة تصل إلى بروزها كوسيط بارع تمكن من كسب ثقة الأطراف الدولية، ومن أبرز وساطاتها النزاع في شمال مالي بين الحكومة المالية والحركة من أجل الديمقراطية، النزاع الأرتيري الإثيوبي.

د.بعد تكاملي تعاوني: تعمل الجزائر على تحقيق وحدة الشمال الإفريقي، وتؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية لذا فهي تدعم المسار التكاملي والتعاوني للاتحاد.

وعن أدوار السياسة الخارجية فقد تجسدت في ما يلي :

- **دور المدافع الإقليمي**: ويظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني، أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس على الجزائر فقط،وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي .
- **دور صانع التكامل:** برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث،حيث أن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية ممثلة في اللجنة الاستشارية، أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول.(بعزيز،2004: 66)
- **دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر**: يظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت يد الاستعمار الاسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبتة ومليلة المغربيتين ، تدعيما للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

3/تاريخ العلاقات الجزائرية المغاربية

1.3 العلاقات الجزائرية المغاربية في إطار السياق التاريخي

لم تقم العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من عدم، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على المستوى الإقليمي العربي، أو المستوى الدولي المتوسطي.ينطلق التركيز على العلاقات الجزائرية المغاربية من المرحلة الاستعمارية لما لها من أثر في توجه السياسات ورسم الاستراتيجيات لدى كل دولة مغاربية، فمعركة التحرر من الاستعمار الفرنسي كانت مشتركة بين أقطار المغرب العربي.

وعموما كرست وحدة النضال ضد العدوان الفرنسي أساسا مبنيا للعمل السياسي الوحدوي، من خلال احتضان المغرب وتونس بعد استقلالهما، للقيادات الثورية الجزائرية ودعم الثورة التحريرية بكل ما تملك خصوصا فيما يتعلق بالذخيرة والأسلحة الحربية.الى جانب هذا أكدت الجزائر على الرابطة القومية التي تجمعها بدول المغرب العربي في جميع المواثيق والبيانات كبيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام.رغم متانة العلاقات الجزائرية المغاربية إلا أنها لم تخلو من التعارض السياسي، خصوصا مع المغرب وتونس، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الاستقلال وإعلان استقلالها دون التنسيق المشترك بداية التنافر السياسي ولو أن

الخلاف لم يظهر للعلن، إلا أنه أسس لبداية الانشقاق، رغم انعقاد مؤتمر طنجة الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغاربية، إلا أن استقلال الجزائر منذ عام 1962 أنهى التعامل على الأساس الحزبي وأصبح التعامل قائما على أساس دولاتي قائم على ضمان السيادة الوطنية وسلامة التراب الوطني، ومحاولة التوسع على حساب الأخر ما انتهى بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب عام 1963. (قريفة،2004: 72) إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعاون وهذا ما أكد تأسيس اتحاد المغرب العربي 1989 كمنظمة إقليمية قائمة بين الدول، يسعى إلى تحقيق وحدة دولية في المنطقة تواجه التحديات الخارجية، ورغم كل التفاؤل الذي أحاط بالاتحاد عند تأسيسه إلا أن هناك مجموعة عراقيل تواجهه كحصر اتخاذ القرار في القمة بالاتفاق الجماعي، إضافة إلى العراقيل السياسية والأمنية، كالخلاف الجزائري المغربي. (قريفة،2004: 73).

1.3.العلاقات الجزائرية المغاربية في إطار السياق الإقليمي

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها، على الصعيد الخارجي وخاصة الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمساحة والحدود، فمن حيث المساحة تحتل الجزائر ثلث مساحة المغرب العربي، كما تمتلك حدودا مع كل دول المغرب العربي ما أتاح لها فرصة أن تكون حلقة وصل إستراتيجية بين دول المغرب العربي ومحور هام في الحراك السياسي الاقتصادي والأمني المغاربي.لذا تعتبر الجزائر فاعل محوري في شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل خاصة بعد لعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة، سواء في أزمة مالي والأشواط التي قطعتها الدبلوماسية الجزائرية في عمليتها للخروج بحلول ميدانية وسياسية للأزمة، وكذا الأزمة الليبية ودور الجزائر في الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ اتفاق جدي لأزمة السلطة الشرعية في الدولة، والتي أصبح الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكل خطرا على الدولة الجزائرية، وهذا ما تعانيه حدودها على المستويات الثلاث، الهجرة غير الشرعية، تهريب الأسلحة، والتنظيمات الإرهابية المسلحة(عزيز،1995: 17-19)

2.3.الصعوبات التي تواجه الدور الإقليمي للجزائر:

- **إشكالية الدولة القائد:** يعني وجود دولة رئيسية لها إمكانية قيادة الدول الأخرى داخل نطاق إقليمي معين، لما لها من تاريخ ، ثقل سياسي وإيديولوجي، وزعامة كارزمية، تجعل تلك الأطراف تنضوي تحتها، إلا أن هذا المفهوم بعيد حاليا عن إمكانية تبنيه من أي دولة مغاربية نتيجة اعتبارات إقليمية ودولية.

- **اشكالية توزيع الثورة:** نظرة الدول المتجاورة لضرورة الاستفادة من الثروة الموجودة في المغرب العربي، ما جعلها تدخل في نزاعات حدودية مع بعضها البعض، بعد محاولات التوسع .
- **إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات البيئية المغاربية:** خصوصا في علاقاتها مع الضفة الشمالية للمتوسط، والمتميزة بالطابع التدخلي الامبريالي بمختلف أشكاله. (عزيز،1995: 19)

4/دور السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي

1.4.تطور الأزمة الليبية:

الأزمة الليبية باتت بمثابة متاهة كبيرة بفعل تدخل أطراف إقليمية وأخرى دولية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبأجندات متباينة.فعلى غرار دول عربية أخرى كتونس ومصر انفجرت الأزمة الليبية تحت شعار ثورات الربيع العربي (ثورات الديمقراطية) بداية الانتفاضة كانت في شكل مطالبات بتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي لتتحول إلى الرغبة في الاطاحة بنظام الحكم السائد آنذاك وهو نظام معمر القذافي، لتتعالى الأصوات والمطالب منددة بالحق في حرية التعبير والعدالة والمساواة وحق تقرير المصير باعتبارها قيما إنسانية عالمية وإنهاءا للأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية التي طال حكمها لعقود من الزمن، غير أن الطبيعة السياسية الحاضنة للنظام الليبي تطلبت الدخول في معارك دموية ومجازر نظرا للطبيعة القبلية لتركيبة المجتمع من جهة وللتباعد الجغرافي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن النظام السائد آنذاك والذي تم اعتباره في كثير من الدراسات على أنه منظومة عشوائية متداخلة من الميليشيات العسكرية التي ترى أن النظام هو الدولة، فإن لم تسقط العاصمة لن يطاح بالدولة أبدا (قريفة،2004: 82).وتعود الأزمة الليبية إلى صراع دائر بين أربع منظمات متناحرة تسعى للسيطرة على ليبيا، جذور الأزمة تكمن في الحالة التي سادت البلاد عقب الثورة سنة 2011، وما ساءها هو وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة.

والصراع القائم بين الحكومة المنتخبة عن مجلس النواب والمعترف بها دوليا، بعد أن انتخبت ديمقراطيا عام 2014، وتعرف بالحكومة الليبية المؤقتة، وحكومة إسلامية تعرف بالمؤتمر الوطني العام، ويوالي الجيش الليبي الحكومة المؤقتة، مدعوما من قبل الإمارات العربية المتحدة والجمهورية المصرية.أما الحكومة الإسلامية أو كما تعرف بحكومة الإنقاذ فتقودها جماعة الإخوان المسلمين ، مدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية تعرف بفجر ليبيا، وتحظى بمساعدة قطر، السودان، وتركيا.

أدى وجود جماعة متنافسة أخرى،كمجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي إلى تصاعد النزاع وجعله أكثر حدة خاصة في سنة 2014 أين تم رفض انتخابات يونيو ونتائجها و تم حل مجلس النواب والاتفاق على وقف استعمال السلاح بين الأطراف المتنازعة

وأصبحت الدولة الليبية لغاية اليوم خاضعة لحكومتين منفصلتين. (عنتر،2005: 15-17)

2.4. تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر

اعتبرت الأزمة الليبية الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة المغاربية منذ الثورة التونسية، وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغاربي ، ومع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، أهمها خلق حالات تهديد الاستقرار، فالأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة هشا، بحيث أن نفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية من أهم العوامل التي شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها ، حيث إلتحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين ، كما تسلل عدد أخر إلى الأراضي التونسية، وهذا ما وضح تنامي نشاط القاعدة الإرهابية في المنطقة المغاربية عموما.

وتتضح تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر التي تبلغ حدودها المشتركة مع ليبيا قرابة الألف كيلومتر، من خلال تزايد النشاط الإرهابي الذي أصبح يتنقل بسهولة وحرية محملا بالأسلحة،كما أن الدعم الفرنسي الخليجي للعمل العسكري الموجه ضد الجماعات المتطرفة في ليبيا، أرق الجزائر خاصة وأنها وضعت عناصر من الجيش الوطني على طول الحدود الليبية الجزائرية، كما أبدت تخوفها من الآثار السلبية التي من المحتمل أن تؤثر على أمنها واستقرارها الداخلي جراء التدخل العسكري في ليبيا.(العفيفي،2020)

5/ دور السياسة الخارجية الجزائرية في الملف الليبي

شكل الملف الليبي بالنسبة للجزائر ملفا حساسا مرتبطا بالأمن الإقليمي ما جعل الدبلوماسية تعمل كل ما في وسعها من أجل بسط الأمن في هذا البلد عبر التقاء الفرقاء الليبيين في طاولة حوار واحدة، وهو الأمر الذي وقفت عليه الجزائر جراء تصاعد الأزمة في ليبيا، حيث قامت بعقد أولى جلسات الحوار بمشاركة أكثر من 250 شخصية سياسية ووطنية ليبية، ما ساهم في وضع أولى لبنات الحوار الليبي الليبي.وتعتبر الجزائر أن استقرارها في خضم الأزمة الليبية يعتمد على محورين أساسيين:

الأول: أمني يعتمد على نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل، لتأمين الحدود مع دول الجوار.

الثاني: دبلوماسي يقوم على اعتماد الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في ليبيا التي أصبح الوضع فيها مربكا بالنسبة للجزائر. (العفيفي،2020: 03) غير أن غموض الموقف الجزائري في التعامل مع الملف الليبي جعلها محط نقد العديد من المراقبين الذين اعتبروا أن الجزائر تسعى للعب دور استراتيجي في المنطقة

المغاربية، ولو على حساب الشعوب والسياسة الداخلية لدول الجوار، حيث استنكروا طلبها قطرا لحل الأزمة الليبية وهي حسب تقريرهم مورطة في دعم المتشددين وتزويدهم بالأسلحة.
كما اتسم موقف الجزائر اتجاه الملف الليبي بالضعف في اتخاذ القرار،حيث وصف موقف الجزائر بالخطأ الدبلوماسي الفادح من طرف الخبراء والدارسين بسبب عدم اتخاذها موقفا صريحا اتجاه القضية ما أظهر ضعف الدولة، وتمييعها بغياب الموقف وانتظار الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي للفصل في قضية بلد جار، في حين كانت الفرصة متاحة لبناء علاقة قوية مع جار قوي (الخبر،2020: 03) فالجزائر تأخرت جدا في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي لكنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، بالإضافة إلى أن دعم الجزائر لنظام القذافي واستقبال عائلته لم يكن بالخيار الجيد إذ أنها لم تحسن قراءة ما آل إليه الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغيرات قد شملت أنظمة تونس مصر،وأطلقت الثورة في سوريا. وحتى بعد نجاح عملية الانقلاب الليبية لم تبادر الجزائر إلى مد الجسور مع المسلحين، وتبديد مخاوف السياسيين باتخاذ خطوات سياسات وإنسانية، تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها، وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية، بل انتظرت طويلا حتى أدركت أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها، بل من داخل ليبيا.وحينها أطلقت مبادرتها للحوار بين جمع الفصائل السياسية والعسكرية، لإيجاد أرضية مشتركة قد تكون مدخلا لحوار يقضي إلى اتفاق ينهي الصراع المسلح، حتى لا تتوسع دائرته ويخرج عن السيطرة.
استشعرت بذلك الجزائر خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري، وتأثيره على توسيع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا، في غياب ركائز الدولة وانعدام مؤسساتها، خاصة بوجود أطراف حاولت توريطها في المستنقع الليبي بالمشاركة أو المساعدة بدل مساندة مبادرة دول الجوار، وهو ما يفقد الجزائر ورقة الحياد والايجابية حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين بسبب عدم تدخلها أصلا في تجاذبات الأطراف.
بعد ذلك سعت الجزائر إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا الى طاولة الحوار لوقف الاقتتال، والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- **تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على حل للأزمة بطريقة سلمية، وسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.**
- **بناء مؤسسات الدولة والتخلي على فكرة الجماعات المسلحة.**
- **قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة الأسلحة، وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.**

- **إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار على سكان الجنوب واستئناف التبادلات التجارية، وان كان عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب، تفاديا لتفجر الأوضاع الاجتماعية هناك.**

كما راهنت الجزائر في انتظار بناء مؤسسات دستورية في تونس، على دور تونسي مؤيد للحل السياسي، خاصة وأن تونس تعاني أساسا وضعا اجتماعيا ، أمنيا، واقتصاديا هشا، لا يتحمل تداعيات عسكرية. (الخبر،2020:03).

.الخاتمــة

مما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلال علاقاتها بدول المغرب العربي، وفي خضم الأوضاع الإقليمية الراهنة الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار، والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر،مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنام الخطر الإرهابي في دول الجوار، وعلى وجه الخصوص فموقف الجزائر من الأزمة الليبية وان شابه الغموض لا يعني أن الجزائر لا تسعى لإيجاد حل لإنهاء الأزمة، بل هي تدرك تماما خطورة الوضع المحيط بها، وتهتم بإيجاد حل سلمي دون أي تدخل عسكري قد ينعكس بالسلب على أمنها واستقرارها، خاصة والعالم العربي يعيش مشكلة إعادة إنتاج الهيمنة والاستحواذ عليه بوسائل عولمية جديدة تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، بالإضافة إلى الاستنزاف والسرقة الممتدة منذ عصور للنفط بحيث أن غياب المؤسسات يتيح للأنظمة المؤقتة القبول بالمساومات الضرورية لتأمين بقائها في السلطة والهدف الأكبر من كل هذا هو محاولة ترسيخ المكانة الإقليمية لإسرائيل والحد من كلفة الصراع في مواجهة أنظمة تعيش في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، إن ما شهدته الساحة السياسية المغاربية مؤخرا لتطبيع بعض دول الجوار مع الكيان الصهيوني يستدعي من الجزائر التعجيل في حل الأزمة الليبية والتسريع من وتيرة إعادة بناء الدولة الليبية وتشكيل أركانها لمنع التوغل الاسرائيلي أكثر في الاقليم المغاربي وحفاظا على أمنها وسلامة أراضيها.

الهــوامش

الخبر. *الجزائر في مواجهة جبهتين وأجندة دولية* . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).
—. *الجزائر من تهمة المنحاز إلى دور المتساهل في أزمة ليبيا*. 2020. (تاريخ الوصول 01 10, 2020).
دور الجزائر في حل الأزمة الليبية . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).
عبد السلام قريفة. *دور الجزائر في إطار المغرب العربي* . الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2004.
عبد النور بن عنتر. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري." تأليف *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، بقلم عبد النور بن عنتر، 15-17. الجزائر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2005.
عز الدين بعزيز. *سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995*. الجزائر، قسم العلوم السياسية : مذكرة ما جستير .
علي محمد فرج. *الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017*. عمان ، قسم العلوم السياسية ، 2018.
فتحي العفيفي. *الحرب على الفوضى الخلاقة- النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة دراسة في صناعة المستقبل* . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).
محمد سليمان الزواوي. "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية." *مجلة الدراسات التركية*، 2014.
مصطفى عزيز. *الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي*. الجزائر ، قسم التاريخ، 1995.

الخبر. *الجزائر في مواجهة جبهتين وأجندة دولية* . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).

—. *الجزائر من تهمة المنحاز إلى دور المتساهل في أزمة ليبيا*. 2020. (تاريخ الوصول 01 10, 2020).
دور الجزائر في حل الأزمة الليبية . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).
عبد السلام قريفة. *دور الجزائر في إطار المغرب العربي* . الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2004.
عبد النور بن عنتر. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري." تأليف *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، بقلم عبد النور بن عنتر، 15-17. الجزائر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2005.
عز الدين بعزيز. *سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995*. الجزائر، قسم العلوم السياسية : مذكرة ما جستير .
علي محمد فرج. *الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017*. عمان ، قسم العلوم السياسية ، 2018.
فتحي العفيفي. *الحرب على الفوضى الخلاقة- النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة دراسة في صناعة المستقبل* . (تاريخ الوصول 1 10, 2020).
محمد سليمان الزواوي. "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية." *مجلة الدراسات التركية*، 2014.
مصطفى عزيز. *الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي*. الجزائر ، قسم التاريخ، 1995.